ورد القرآن نحو ماهذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ
قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك
للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر على الاعلى مورد السماع
نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولابد
ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع
ما لم يكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على
المجرورات لكثرتها والخفة النصب فقال **المنصوب** ناصب هو
ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع
الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات والزيدين ومسلمين
اى من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي به
لاطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع واللام بخلاف
المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له **وهو** اى المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل المراد بفعل الفاعل ما هو قائم به بحيث يصح اسناده

اليه

اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة
وشرف شرافة وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها **مذكور** صفة للفعل وهو اعم من ان
يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان
مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج بمذكور
المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد **بمعناه** صفة
ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فان معنى
الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به
مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه
ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي
فان الكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق
منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها
بحيث وقع عليها فعل الكراهة فان ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني في قولك
كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه
بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار
عما هو المطلق فانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق

King Saud University
Copyright © King Saud University